الإدخـــار

1. مـــفهوم الإدخـــار:

يقصد بالإدخار هو "ذلك الجزء الجاري الذي لم يتم استخدامه في الاستهلاك الجاري خلال فترة زمنية، وتم توجيهه لبناء الطاقات الإنتاجية التي تعمل على زيادة هذا الدخل، أو تحافظ على مستواه المحقق فعلا في إطار دورة النشاط الاقتصادي"؛

وهناك من يعرف الإدخار بأنه "ناتج النشاط الاقتصادي الذي لا يستهلك بل يوجه بطريقة تجعل له في المستقبل قدرة أكبر على إشباع الحاجات"، وهذا يعني أن الادخار من المتغيرات الأساسية بالنسبة للبلدان النامية.

2. أنـــواع الإدخـــار:

هناك عدة أنواع للإدخار نذكرها في النقاط التالية:

1.2. الإدخـار الإختياري والادخـار الإجـباري:

يتمثل الإدخار الإختياري في ادخار فردي متروك لحرية الفرد ووعيه وقدرته ورغبته في الإدخار دون أن يكون هناك دافع خارجي يجبره عليه، أو يلزمه؛

أما الادخار الإجباري هو الذي تلجأ له الدولة لصالحا وصالح الأفراد، ويتحقق باقتطاع جزء من الدخل بصورة إلزامية، فهذا النوع يعتبر مصدرا مهما لتمويل المشاريع الاستثمارية العامة.

2.2. الإدخـار المحلي والادخـار الـوطني:

يمثل الإدخار المحلي في مجموع مدخرات الدولة داخل حدودها الجغرافية، فهو يعبر عن مدخرات القطاع العائلي، ومدخرات قطاع الأعمال، والدولة، والمؤسسات والشركات التابعة لها؛

أما الإدخار الوطني فهو الادخار المحلي المتولد من جانب أطراف النشاط الاقتصادي داخل حدود الدولة، بالإضافة إلى جزء يتكون من الخارج وهو صافي المعاملات الخارجية.

3.2. ادخـار العائلات، وادخـار المؤسسات، وادخـار الدولة:

يمثل ادخار العائلات في الإدخار الذي يقوم به الأفراد عند تحقق فائض من الدخل فيوجه للادخار في صناديق التوفير مقابل الحصول على فائدة.

أما ادخار المؤسسات فيمثل في ادخار مؤسسات قطاع الأعمال الخاص والعام في كل ما تخصصه الشركات والمؤسسات المنتجة والتجارية وذات الطابع الخدمي من أرباحها لزيادة استثمارها؛

ويشير ادخار الدولة إلى اعتبار أن الحكومات تعمل على تنمية مواردها وتخفيض نفقاتها من أجل تمويل استثماراتها أي تكوين رأسمال حقيقي جديد، أو تودعه كاحتياطي عجز في الميزانية العامة للدولة للسنوات المقبلة.

3. دوافـع الإدخـــار:

تقوم عملية الادخار على دعامتين أساسيتين وهما القدرة الإدخارية والرغبة الإدخارية نوضحهما كمايلي:

- **القدرة الإدخارية:** هي قدرة الفرد على تخصيص جزء من دخله من أجل المستقبل وتحدد بالفرق بين حجم الدخل وحجم الإنفاق، ويتوقف هذا الأخير على نظام معيشة الفرد وسلوكه وتصرفاته؛

ومن ثم فإن القدرة الإدخارية ليست متوقفة على حجم الدخل المطلق، بل هي مسألة نسبية تختلف من فرد إلى آخر وتتغير بتغير الظروف.

- **الرغبة الإدخارية** فهي مسألة نفسية تربوية وتتأثر بالدوافع التي تدعوا للإدخار ومقدار تأثر الفرد، ومن أهم الدوافع النفسية للإدخار الرغبة في تنظيم النفقات تبعا للمتغيرات المتوقعة أو غير المتوقعة، وتقليل حجم الاستهلاك عندما يرتفع الدخل....إلخ

ومن جانب آخر هناك دوافع موضوعية أشار إليها الاقتصادي "كينز" ولا تختلف عن الإستهلاك وتتمثل في الدخل، ومعدل الفائدة، والنظام المالي، ودرجة الاستقرار الاجتماعي والدولي، والنظام الاقتصادي والاجتماعي وسنأتي لتوضيحها في النقطة التالية.

4. الـعوامل الـمؤثرة في الادخـــار:

إن العوامل المؤثرة على الاستهلاك هي نفسها المؤثرة على الادخار، لأن أي عامل يزيد من الاستهلاك من شأنه أن يقلل من الادخار، والعوامل التي تقلل في الاستهلاك تريد في الادخار بوتيرة متعاكسة بين الإستهلاك والإدخار نذكرها في النقاط التالية:

1.4. الـعوامل الـذاتية: وترتبط بالمتغيرات النفسية التي تؤثر في سلوك الأفراد، كما ترتبط بالتوقعات المستقبلية للحياة الاقتصادية وما تتطلبه من ضمان اجتماعي أو الاتجاه نحو الادخار، وبصورة عامة هذه العوامل تحدد سلوك الأفراد الادخاري.

2.4. الـعوامل الـموضوعية: هي عوامل قابلة للقياس وذات سمات اقتصادية، وتتمثل في:

- **الدخل:** يؤثر الدخل في الإدخار تأثيرا طرديا، فكلما زاد الدخل زاد الادخار والعكس صحيح، وفي المقابل زيادة الإدخار يقلل من استهلاك الأفراد؛
- **مستوى الأسعار:** طبيعة العلاقة عكسية، فإرتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات يؤدي إلى تقليل الادخار؛
- **معدل الفائدة:** تعتبر معدلات الفائدة حوافز للإدخار في البنوك فإرتفاع أسعار الفائدة يجذب الأفراد للإدخار(علاقة طردية)، يقلل من الميول الإستهلاكية (علاقة عكسية)؛
- **الضرائب:** هي علاقة عكسية مع الادخار، فمثلا عند فرض ضريبة مرتفعة على الدخل ينخفض الدخل فيقل الميل نحو الادخار على حساب الاستهلاك.